



#سر_قوتك
THE SECRET OF
YOUR POWER

ويستمر المجلس في العمل المشترك لدعم المرأة المصرية وتحقيق المزيد من الإنجازات في المستقبل، حيث عمل المجلس على مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين والسياسات التي تمس المرأة المصرية من أجل تأسيس إطار شامل وفعال لتمكينها، فلأول مرة في مصر تم إدماج احتياجات المرأة في الخطط الخمسية للدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلال 25 عاماً كسرت المرأة المصرية السقف الزجاجي في عدة مجالات ووصلت لمناصب لم تصل إليها من قبل كنحتاج لجهود المجلس في نشر الوعي والتأكيد على حقوق المرأة ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص.



العنوان: شارع عبد الرزاق السنهوري - مدينة نصر - القاهرة
الهاتف: +20.٢٢٣٤٩٠٦٦٦ - الفاكس: +20.٢٢٣٤٩٠٦٦٦



Ncwegypt

الموقع: ncw.gov.eg

- الإسهام بالرأي في إعداد التقارير التي تقدمها الدولة دورياً وفقاً للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة.
- نشر ثقافة حماية المرأة وتمكينها وتنميتها بالاستعانة بكافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقرئية، وإعداد المواد والبرامج الإعلامية اللازمة للتوعية بدور المرأة في المجتمع والتعريف بحقوقها وواجباتها، وإصدار النشرات والدوريات والمجلات والمطبوعات المتعلقة بأهداف المجلس وأنشطته.
- عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية، وإعداد البحوث والدراسات في الموضوعات التي تخص المرأة، وتنظيم الدورات والبرامج التدريبية لرفع قدراتها ومهاراتها في كافة المجالات.



احتفل المجلس القومى للمرأة بمرور ٢٥ عاماً على إنشائه

يحتفل المجلس القومى للمرأة بمرور 25 عاماً على تأسيسه، ليؤكد دوره الرائد في دعم وتمكين المرأة المصرية في مجال التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة المصرية، منذ إنشائه عام 2000، نرح المجلس في تحقيق إنجازات ملموسة تعكس التزامه بتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد ساهم في صياغة السياسات الوطنية التي تدعم حقوق المرأة، وتعزز دورها في الحياة العامة والاقتصادية والسياسية..

المجلس القومى للمرأة مؤسسة مستقلة
تبعد رئيس الجمهورية وتهدف إلى النهوض بالمرأة المصرية، وتحقيق مشاركتها الفاعلة في التنمية من خلال اقتراح متابعة وتقدير الخطط والسياسات العامة للدولة، وإدماج شئون المرأة في خطة الدولة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما يختص المجلس بمراجعة التشريعات والقوانين واقتراح التعديلات وتقديم مشروعات قوانين تضمن تنمية جميع التشريعات من أي شبهة تمييز ضد المرأة.

وقد أنشئ المجلس القومى للمرأة
بقرار جمهوري رقم (90) لسنة 2000 م ، وقد تم إصدار قانون تنظيم المجلس الجديد رقم (30) لسنة 2018.



المجلس القومى للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

تشكيل المجلس وأدائه:

يشكل المجلس من رئيس وتسعة وعشرين عضواً وعضوة من ذوي الخبرة في شئون المرأة، وللمجلس 27 فرعاً في جميع المحافظات، ولجان دائمة لتعاونه في ممارسة اختصاصاته، وأمانة فنية تتولى معاونة المجلس في مباشرة أعماله، بالإضافة إلى فرق ميدانية على الأرض من المتطوعين في كافة أنحاء الجمهورية.



اختصاصات المجلس:

يختص المجلس القومى للمرأة بما يلي:

- اقتراح السياسة العامة للدولة في مجال تنمية شئون المرأة، للنهوض بها وتمكينها من أداء دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإدماج جهودها في التنمية الشاملة.
- اقتراح مشروعات الخطط القومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها.
- التنسيق مع الجهات الحكومية التي تنفذ البرامج والأنشطة والمشروعات التنموية الخاصة بالمرأة التي يتم إقرارها في الخطة القومية، والتعاون والتنسيق في هذا الشأن مع منظمات المجتمع المدنى المشهرة والمنظمات الدولية والإقليمية المرخص لها بالعمل في جمهورية مصر العربية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.
- المشاركة في أعمال اللجان التي تشكلها الدولة والهيئات والجهات المستقلة لدراسة وضع سياسات التنمية ذات العلاقة بشئون المرأة.
- إبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاكات لحقوق ودريات المرأة.
- متابعة وتقدير تطبيقات السياسة العامة في مجال المرأة، وتقديم الملاحظات والمقترحات للجهات المختصة في هذا الشأن.
- إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بمجال عمله، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاع المرأة وتعزيز حقوقها ودريتها على النحو العبين بالدستور.
- إبداء الرأي في المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمرأة، ومتابعة ما تم التصديق عليه منها للعمل على إدماجها في التشريعات الوطنية في الأدوار التي تتطلب ذلك.
- إبداء الرأي فيما يطلب فيه من الوزارات المختصة في الموضوعات المتعلقة بمجال عمله.
- تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية والإقليمية الخاصة بشئون المرأة بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.
- المشاركة في اجتماعات المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بشئون المرأة وفقاً لاختصاصات المجلس بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.
- تلقى ودراسة الشكاوى الخاصة بانتهاك حقوق ودريات المرأة وإحالتها إلى جهات الاختصاص، والعمل على حلها مع الجهات المعنية وتوفير المساعدة القضائية اللازمة.

